في الذكرى الخامسة لبيعة الملك عبدالله:

وطن بحجم الطموح.. وقيادة ملهمة تعتلي منصات الإنجاز

بايعت الأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي يوم الاثنين ١٤٢٦/٦/٢٦هـ الموافق ١ أغسطس ٢٠٠٥م صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملكًا على البلاد وفق المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم.

وفيما يلي نبذة عن السيرة الذاتية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وموجز لأبرز إنجازاته:

ولد خادم الحرمين الشريفين في مدينة الرياض سنة ١٣٤٣هـ الموافق ١٩٢٤م في عصر كل ما فيه يفرض على الإنسان الصبر والاحتمال وكان من نتيجة ذلك أن كان للانضباط الديني والنفسي والأخلاقي دوره في تكوين شخصيته حفظه الله حضورًا وتأثيرًا وتفاعلًا كون في مجموعه رؤية ثاقبة تفرض قناعتها بالمنطق والعقل سلوكًا وتعاملا قولًا وفعلا هي معه اليوم ويتعامل بها في حياته. والده هو الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود موحد ومؤسس الدولة السعودية الثالثة، أما خؤولته فمن رؤساء عشائر شمر فجده لوالدته هو العاصي بن كليب بن حمدان بن شريم فارس نجيب من فرسان العرب وأحد شيوخ عبدة من قبائل شمر وكذلك كان خاله مطني بن العاصي بن شريم.

تعليمه وثقافته:

نهل الملك عبدالله بن عبدالعزيز من مدرسة والده ومعلمه الأول الملك عبدالعزيز وتجاربه في مجالات الحكم والسياسة والإدارة والقيادة إلى جانب ملازمته لكبار العلماء والمفكرين الذين عملوا على تنمية قدراته بالتوجيه والتعليم أيام صغره لذلك فهو حريص دائمًا على التقاء العلماء والمفكرين وأهل الحل والعقد سواء من داخل المملكة أو خارجها. عاش الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كنف والده الملك عبدالعزيزبن عبدالرحمن آل سعود فعلق في ذهنه أحداث تلك المرحلة التاريخية وهي مرحلة كانت مشحونة بالصراعات القبلية والفكرية في شبه الجزيرة العربية إلى جانب التطورات السياسية في الوطن العربي وفي العالم أجمع إبان الحربين العالميتين.

أهم مسؤولياته:

في سنة ١٣٨٣هـ الموافق ١٩٦٢ م تسلم الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رئاسة الحرس الوطني الذي كان يضم في مطلع تكوينه آنذاك أبناء الرجال الذين عملوا وأسهموا مع قائدهم الملك عبدالعزيز في توحيد وبناء المملكة العربية السعودية وكان لتحمل مسؤولية هذه المؤسسة العسكرية دورها الفعال في تطويرها وتحديثها. وفي سنة ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م أصبح نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء ورئيسًا للحرس الوطني. وفي يوم الأحد ٢١/ ٨/ ١٤٠٢هـ الموافق ١٣/يونيو /١٩٨٢م بويع وليًا للعهد من قبل أفراد الأسرة المالكة والعلماء ووجهاء البلاد وعامة الشعب السعودي وفي مساء ذات اليوم صدر أمر ملكي بتعيينه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ورئيسًا للحرس الوطني بالإضافة إلى ولاية العهد. وقد أولى الملك عبدالله بن عبدالعزيز العلم والثقافة في المملكة العربية السعودية اهتمامًا واضحًا فكان من نتاج ذلك أن أسس مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في الرياض، كما أسس شقيقتها الأخرى في الدار البيضاء في المملكة المغربية الشقيقة، كما أنشأ في ١٤٠٥/٧/٢هـ المهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي يقام سنويًا في الجنادرية ويستقطب العلماء والأدباء والشعراء والمفكرين من العالم.

أبرز الإنجازات:

شهدت المملكة العربية السعودية منذ مبايعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٦ / ٦ / ١٤٢٦هـ العديد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد مساحتها الشاسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة تشكل في مجملها إنجازات جليلة تميزت بالشمولية والتكامل في بناء الوطن وتنميته مما يضعها في رقم جديد في خارطة دول العالم المتقدمة فقد تجاوزت في مجال التنمية السقف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها / إعلان الألفية / للأمم المتحدة عام / ٢٠٠٠ / كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة. وتحقق لشعب المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود العديد من الإنجازات المهمة منها تضاعف أعداد جامعات المملكة من ثماني جامعات إلى أكثر من عشرين جامعة وافتتاح الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات. وإنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والعديد من المدن الاقتصادية منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل ومدينة جازان الاقتصادية ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة إلى جانب مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض. وخطت مسيرة التعليم خطوات متسارعة إلى الأمام حيث وجهت المملكة نسبة كبيرة من عائداتها لتطوير الخدمات ومنها تطوير قطاع التعليم ولم تقف معطيات قائد هذه البلاد عند ما تم تحقيقه من منجزات تعليمية شاملة فهو أيده الله يواصل مسيرة التنمية والتخطيط لها في عمل دائب يتلمس من خلاله كل ما يوفر المزيد من الخير والازدهار لهذا البلد وأبنائه.

وتعيش المملكة حاليًا نهضة تعليمية

شاملة ومباركة توجت بإحدى وعشرين جامعة حكومية وأربع جامعات أهلية تضم ١٩ كلية جامعية أهلية موزعة جغرافيًا لتغطي احتياجات المملكة بلغ عدد طلبتها ٧٠١,٦٨١ وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات ٣٠,٢٤٦ أستاذًا للعام الدراسي ١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ، إضافة إلى ٣٢ ألف مدرسة للبنين والبنات ارتفع إجمالي عدد طلبتها إلى أكثر من ٥ ملايين طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في أكثر من ٣٢ ألف مدرسة ويقوم على تعليمهم أكثر من ٤٢٦ ألف معلم ومعلمة. وإنفاذًا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين تم إنشاء العديد من المعاهد والمراكز في بعض الجامعات لأبحاث التقنيات متناهية الصغر/ النانو/.

وتمثل رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع ورئاسته أيده الله مجلس أمنائها مرحلة جديدة من مراحل التعليم في وطننا الغالي واستجابة طبيعية للتحولات النوعية المماثلة في مجال تحديث البرامج التربوية والتعليمية.

وفي نفس الإطار أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها في ٢٤ محرم ١٤٢٨هـ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام الذي يعد نقله نوعية في مسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية فهو مشروع نوعي يصب في خدمة التعليم وتطوره في المملكة لبناء إنسان متكامل من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية. ويتضمن المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى ست سنوات بتكلفة قدرها تسعة مليارات ريال برامج لتطوير المناهج التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات وتحسين البيئة التربوية وبرنامج للنشاط اللاصفي، وحرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على استكمال مختلف المشروعات التي تسهل وتيسر على حجاج بيت الله الحرام أداء مناسكهم والقضاء على مشاكل الازدحام حول جسر الجمرات وفي الساحات المحيطة بها بالإضافة إلى ما تضمنته المشروعات من استكمال امتداد الأنفاق والتقاطعات والجسور التي ستؤدي بمشيئة الله إلى تسهيل حركة المرور من وإلى مشعر منى.

وفي هذا السياق صدرت في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة ١٤٢٨ هـ موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على تنفيذ مشروع لتوسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام وستكون مجمل المساحة المضافة إلى ساحات المسجد الحرام بعد تنفيذ مشروع التوسعة ثلاثمئة ألف متر مسطح تقريبًا مما يضاعف الطاقة الاستيعابية للمسجد الحرام ويتناسب

مع زيادة أعداد المعتمرين والحجاج ويساعدهم في أداء نسكهم بكل يسر وسهولة.

واتسم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به رعاه الله من صفات متميزة أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني بأجمعه في كل شأن وفي كل بقعة داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى حرصه الدائم على سن الأنظمة وبناء دولة المؤسسات والمعلوماتية في شتى المجالات مع توسع في التطبيقات ومن هذا المنطلق تم إكمال منظومة تداول الحكم بإصدار نظام هيئة البيعة ولائحته التنفيذية وتكوين هيئة البيعة وجرى تحديث نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وتخصيص سبعة مليارات ريال لتطوير السلك القضائي والرقي به، كما تم إنشاء عدد من الهيئات والإدارات الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعنى بشؤون المواطنين ومصالحهم ومنها (الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد) و(الهيئة العامة للإسكان)، كما تم إنشاء وحدة رئيسية في وزارة التجارة والصناعة بمستوى وكالة تعنى بشؤون المستهلك.

وبدأت المجالس البلدية تمارس مسؤولياتها المحلية وزاد عدد مؤسسات المجتمع المدني وبدأت تسهم في مدخلات القرارات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتم تشكيل هيئة حقوق الإنسان وإصدار تنظيم لها وتعيين أعضاء مجلسها. كما تم إنشاء جمعية أهلية تسمى جمعية حماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء، وقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بدوره في نشر ثقافة الحوار في المجتمع وأسهم في تشكيل مفاهيم مشتركة بشأن النظرة إلى التحديات التي تواجه المجتمع وكيفية التعامل معها.

وفي المجال الاقتصادي أثمرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل وتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة عن حصول المملكة العربية السعودية على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديرًا للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخرًا في مجال الإصلاح الاقتصادي ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية انعكست بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. وصنفت المملكة أفضل بيئة استثمارية في العالم العربي والشرق الأوسط باحتلالها المركز ٢٣

من أصل ١٧٨ دولة.

وفي هذا السياق قال خادم الحرمين الشريفين في كلمته لدى افتتاحه أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى في ٧ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠٠٨م «في المجال الاقتصادي عملنا على تحسين مشاريع البنية الأساسية القائمة وتطويرها كما تم اعتماد مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة وبشكل يحقق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل».

واستضافت المملكة في شهر نوفمبر ٢٠٠٧م بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله القمة الثالثة لرؤساء وحكومات دول أعضاء منظمة أوبك في الرياض والتي صدر عنها إعلان الرياض الذي ركز على دور منظمة أوبك ومساهمتها في استقرار سوق الطاقة العالمية والازدهار العالمي.

وأطلق خادم الحرمين الشريفين مبادرته بتخصيص حكومة المملكة العربية السعودية مبلغ ثلاثمئة مليون دولار لتكون نواة لبرنامج يمول البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي.

وفي مجال الحوار بين بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات ونبذ الصدام بينهما وتقريب وجهات النظر دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في أكثر من مناسبة إلى تعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة وإلى ضرورة تعميق المعرفة بالآخر وبتاريخه وقيمه وتأسيس علاقات على قاعدة الاحترام المتبادل والاعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري واستثمار المشترك الإنساني لصالح الشعوب.

وتتويجًا للجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتعزيز التواصل والحوار بين الحضارات والثقافات والتوافق في المفاهيم تم إطلاق جائزة عالمية للترجمة باسم/ جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة/ إيمانًا بأن النهضة العلمية والفكرية والحضارية إنما تقوم على حركة الترجمة المتبادلة بين اللغات كونها ناقلًا أمينًا لعلوم وخبرات وتجارب الأمم والشعوب والارتقاء بالوعي الثقافي وترسيخ الروابط العلمية بين المجتمعات الإنسانية.

وللتأصيل الشرعي لمفهوم الحوار الإسلامي مع أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة في العالم رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله في الثلاثين من شهر جمادى الأولى ١٤٢٩هـ حفل افتتاح المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بقصر الصفا في مكة المكرمة. وأوصى المشاركون في المؤتمر بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي للتواصل بين الحضارات بهدف إشاعة ثقافة الحوار وتدريب وتنمية مهاراته وفق أسس علمية دقيقة وإنشاء جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للحوار الحضاري ومنحها للشخصيات والهيئات العالمية التي تسهم في تطوير الحوار وتحقيق أهدافه.

وفي المجال السياسي حافظت المملكة على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع

الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وكانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وما تزال تعبر بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الأقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية.

وفي هذا الإطار قدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «عندما كان وليًا للعهد» تصورًا للتسوية الشاملة العادلة للقضية الفلسطينية من ثمانية مبادئ عرف باسم «مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز» قدم لمؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م وقد لاقت هذه المقترحات قبولاً عربيًا ودوليًا وتبنتها تلك القمة وأكدتها القمم العربية اللاحقة خاصة قمة الرياض الأخيرة وأضحت مبادرة سلام عربية.

واقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال المنتدى الدولي السابع للطاقة الذي عقد في الرياض خلال عام ٢٠٠٠م إنشاء أمانة عامة للمنتدى الدولي للطاقة يكون مقرها مدينة الرياض وقد قرر المجتمعون في منتدى الطاقة الدولي الثامن المنعقد في أوساكا اليابانية بالإجماع إنشاء هذه الأمانة ومقرها الرياض، وفي ١٧/ شوال/ ١٤٢٦هـ رعى حفظه الله افتتاح مبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي بالرياض.

كما اقترح حفظه الله إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب وذلك خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر فبراير ٢٠٠٥ برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وبمشاركة أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية وأجنبية إلى جانب عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية. وامتدت مشاركات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخارجية إلى أبعد من ذلك حيث يحرص رعاه الله دائمًا على المشاركة وحضور المؤتمرات الدولية والعربية والإقليمية والزيارات الرسمية لمعظم دول العالم ويسهم بفاعلية في وضع الأسس الثابتة القوية لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والإخاء.

وجاءت زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العديدة للدول العربية والإسلامية والصديقة لتشكل رافدًا آخر من روافد اتزان السياسة الخارجية للمملكة وحرصها على مسيرة التضامن العربي والسلام والأمن الدوليين.

وللمملكة إسهاماتها الواضحة والملموسة في الساحة الدولية عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان ونبذ العنف والتمييز العنصري وعملها الدؤوب لمكافحة الإرهاب والجريمة طبقًا لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف منهج المملكة في سياساتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى مجهوداتها في تعزيز دور المنظمات العالمية والدعوة إلى تحقيق التعاون الدولي في سبيل النهوض بالمجتمعات النامية ومساعدتها على الحصول على متطلباتها الأساسية لتحقيق نمائها واستقرارها.

- **التطور الاقتصادي**

تمثل الذكرى السنوية الخامسة

لبيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله ورعاه - مناسبة للتأمل في سجل الإنجازات التي حققتها المملكة منذ بدء نهضتها الحديثة على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - وهي إنجازات ظلت تتراكم بوتائر متسارعة عبر العقود الماضية وشملت جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهاهي اليوم تتجسد في مظاهر مرموقة من التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والعمراني والثقافي الذي ظل ينتظم بكل أرجاء المملكة، وينعم بثماره مواطنوها. وبفضل هذه الإنجازات يقف الاقتصاد السعودي اليوم كأكبر اقتصادات العالم العربي حجمًا، وأكثرها حيوية وتطورًا، يضم على سبيل المثال، أكبر قاعدة صناعية، وأكبر قطاع تجاري، وأكبر سوق مالية، بين هذه الدول. وعلى مستوى العالم يصنف الاقتصاد السعودي ضمن أكبر تسعة عشر اقتصادًا من حيث الحجم والإمكانات، وما مشاركة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في مؤتمر قمة العشرين الاقتصادية إلا دليل على رفعة مكانة المملكة في منظومة الاقتصاد العالمي.

فقد شهدت المملكة خلال الخمس سنوات الماضية تطورات بارزة على كافة الأصعدة، وفي ظروف عالمية وإقليمية مستجدة دقيقة استدعت مبادرته - حفظه الله - إلى تعميق سياسات الإصلاح والتحديث في مؤسسات الدولة وآليات العمل فيها من أجل تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية فيها عبر رؤيته الاستراتيجية البعيدة المدى وذلك باستثماره معطيات الحاضر واستشرافه آفاق المستقبل، وبتطبيق سياسات اقتصادية فاعلة من أجل تلبية احتياجات المواطنين وإعطاء دفعة قوية لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار هذه الرؤية الاستراتيجية، حظيت جهود تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة وتنويع مصادر الدخل باهتمام كبير، من خلال توسيع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية في جميع فروعها وتشجيع الصادرات، وإيجاد فرص العمل والتأكيد على سياسة السعودة. كذلك أكد دعمه لإسهامات القطاع الخاص في عمليات التنمية المختلفة عبر التوسع في سياسة التخصيص، وزيادة شراكته مع القطاع العام، وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وقد تجلت انعكاسات هذه الرؤية الاستراتيجية والسياسات المتكاملة في زيادة الاستثمارات العامة في قطاعات التنمية، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، وفي تحقيق تحسن كبير في معدلات النمو الاقتصادي. وتحسن ملحوظ في مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين. إضافة إلى التصدي لعلاج مشكلة الفقر والحد من البطالة، فقد تم إنجاز الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمعالجة الفقر، وإنشاء الصندوق الخيري، ودعم مخصصات الضمان الاجتماعي، وتخصيص عشرة مليارات ريال للإسكان الشعبي كمرحلة أولى وغيرها من الإجراءات مع تفعيل التوجهات التنموية المتعلقة بالتنمية المتوازنة الشاملة لمناطق المملكة. كما سعى حفظه الله إلى تدعيم هذا الحراك التنموي بإنشاء المدن الاقتصادية. وقد أثمرت جهود التطوير المؤسسي والإداري التي قادها - حفظه الله - ولاسيما تلك التي استهدفت تطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار، تطورًا لافتًا في تصنيف المملكة في تقارير التنافسية الدولية إذ تبوأت المملكة في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) المركز السادس عشر عالميًا من بين (١٨١) دولة، متصدرة دول الشرق الأوسط والدول العربية، بحسب تقرير أداء الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. كما من نتائج التحسن المطرد في بيئة الأعمال السعودية الارتفاع الملحوظ الذي شهدته السنوات الأربع الماضية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى المملكة.

إن هذه المناسبة تقتضي الإشارة لعدد من الإنجازات الكبيرة لبيان أهميتها في زيادة ازدهار البلاد، مثل تخفيض الدين العام بصورة متواصلة إلى أن بلغت نسبته للناتج المحلي الإجمالي نحو (١٣,٥ في المئة) في العام المالي ٢٨ / ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) وهي من أدنى النسب عالميًا، وتخصيص جانب من فائض ميزانيات الدولة للأعوام ٢٤ / ١٤٢٥هـ - ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م) لتمويل مشاريع تنموية إضافية في مجالات التعليم والتدريب، الصحة، الإسكان، البلديات، الصرف الصحي والضمان الاجتماعي، وزيادة مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين بنسبة ١٥ في المئة فضلًا عن علاوة غلاء المعيشة البالغ نسبتها ٥ في المئة و١٠ في المئة و١٥ في المئة لثلاث سنوات على التوالي، وتخفيض أسعار الوقود المحلية، ومعالجة آثار التضخم والغلاء بإصدار حزمة من القرارات والإجراءات الاقتصادية والمالية، وإنشاء مركز الملك عبدالله المالي بالرياض، وإنشاء بنك الإنماء، وتخصيص ٧٠ في المئة من رأسماله لمشاركة المواطنين، وزيادة رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ثمانية عشر مليار ريال، ورأسمال بنك التسليف السعودي والادخار إلى ستة مليارات ريال لتمويل أصحاب المهن والمنشآت الصغيرة، وتقديم قروض ميسرة للمواطنين، وزيادة رأسمال

صندوق التنمية الصناعية بثلاثة عشر مليار ريال، ودعم صندوق الاستثمارات العامة بمبلغ عشرين مليار، ودعم البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية،وإنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية، والهيئة العامة للإسكان. وتم في عهده الميمون - أيده الله - إنشاء مدينتين صناعيتين إحداهما في رأس الزور والثانية في رابغ، وإلى جانب ذلك تم توسيع مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين حيث دشن خادم الحرمين الشريفين في ربيع الآخر من هذا العام عددًا من المشاريع التنموية المهمة في مدينة الجبيل الصناعية تزيد استثماراتها على (٥٤) مليار ريال، كما تم البدء في استغلال الاحتياطيات الضخمة للفوسفات من منجم الجلاميد، والبوكسايت من منجم الزبيرة، شمال ووسط المملكة.

وعلى الصعيد التعليمي والتقني تم تنفيذ برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم العام وتخصيص ٩ مليارات ريال لذلك، وإنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية لتكون صرحًا علميًا وتقنيًا يعزز التطور الاقتصادي والتقني والمعرفي للبلاد، وتنفيذ برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي حيث وصل عدد المبتعثين ما يزيد على ٦٠ ألف مبتعث، ومضاعفة عدد الجامعات السعودية وتوزيع مواقعها على مناطق المملكة، وإنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية واعتماد ثلاثة مليارات ريال لتنفيذه، وإنشاء مشروع الصحة الإلكترونية واعتماد ٦٨٠ مليون ريال لعام ٢٠٠٨م لتنفيذه وتضمنت ميزانية العام المالي ٢٨/ ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) اعتماد برامج ومشروعات تنموية جديدة تزيد تكلفتها الإجمالية على (٢٢٥) مليار ريال، بزيادة نسبتها (٣٦ في المئة) عما تم اعتماده في ميزانية العام السابق.

لقد تم تعزيز هذه الإنجازات من خلال إعداد استراتيجيات قطاعية مهمة منها ما صدر ومنها ما هو في طور الإعداد أو الدراسة مثل: استراتيجية التوظيف، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، استراتيجية المياه، استراتيجية تطوير التعليم العالي (آفاق)، استراتيجية رعاية الموهبة والإبداع، السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، السياسة السكانية للمملكة، الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات، استراتيجية حماية النزاهة ومحاربة الفساد، الخطة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات، استراتيجية تطوير الوضع المعيشي العام لجميع المواطنين في جميع المناطق، استراتيجية مكافحة الفقر.

وقد حرص خادم الحرمين الشريفين على التعامل الحصيف مع التطورات السريعة التي يشهدها العالم، وما يمر به من أزمات اقتصادية أبرز مظاهرها ارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية، حيث أمر - حفظه الله - بالعمل على عقد اتفاقيات مع العديد من الدول بهدف الاستثمار في اراضيها لضمان إنتاج المحاصيل الغذائية كجزء من استراتيجية الأمن الغذائي للمملكة، إضافة إلى إصدار مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات لمكافحة الضغوط التضخمية.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى حرص خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على سياسة الباب المفتوح من خلال قنوات الحوار في الشأن العام، وإنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي تدار فيه نقاشات مستفيضة حول محاور في مجالات التنمية المختلفة وقضاياها، إلى جانب قيامه بزيارات متعددة لمناطق المملكة وقف فيها عن كثب على أوضاعها واستمع إلى أهاليها وتلمس الاحتياجات وأوكل تنفيذها

على الفور للأجهزة المختصة كل فيما يعنيه.

أما على الصعيد العربي، فقد كان خادم الحرمين الشريفين في صدارة القادة العرب من حيث الحرص على الأمة العربية في مواجهة مخاطر النزاعات والتوترات وأعمال العنف والإرهاب، وقد أبدى حفظه الله صرامة وصمودًا وتحديًا في مكافحة الإرهاب مما مكن من إفشال المخططات الإرهابية، وأصبح مثلًا يقتدى به على الصعيد العالمي، إضافة إلى حرصه أيده الله على الحيلولة دون تفاقم المآسي الإنسانية في فلسطين ولبنان والعراق، فبادر إلى جمع زعماء وقادة المنظمات الفلسطينية في مكة المكرمة، وهيأ لهم الظروف والإمكانات من أجل توقيع اتفاق مكة فيما بينهم وظل مثابرًا على توحيد الصف الفلسطيني وتجنيبه المزيد من الصدامات والتجاذبات السياسية الحادة، وكرّس الدبلوماسية السعودية كذلك من أجل تفعيل مبادرة السلام العربية التي كانت بالأساس تحمل اسمه وإحلال السلام الشامل العادل في الشرق الأوسط، كما كان لخادم الحرمين الشريفين دوره المتواصل في لبنان من أجل تجنيبه مغبة الانزلاق إلى حرب أهلية، ودفع بالجهود السياسية لتحقيق الوفاق بين الفرقاء اللبنانيين. وعلى الصعيد الخليجي ظل خادم الحرمين الشريفين حريصًا على تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون من خلال تفعيل وتطوير الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والأمنية، وبصفة خاصة الإعلان رسميًا عن بدء إطلاق (السوق الخليجية المشتركة) في ١ / ١/ ٢٠٠٨م، ثم تلا ذلك اتخاذ خطوات مهمة نحو تحقيق مشروع الاتحاد النقدي بين دول المجلس، كما أسهم - حفظه الله - في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية والإسلامية.

وعلى المستوى الإسلامي، رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فعاليات المؤتمر الإسلامي للحوار الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة انطلاقًا من مبادرته رعاه الله التي تؤكد أهمية الحوار والدعوة إليه للتفاهم من خلال القواسم المشتركة بين الشعوب، وتأسيس علاقات نموذجية في العالم على أساس الاحترام المتبادل. وجسّد مؤتمر مدريد للحوار العالمي الخطوة التالية في تفعيل الرؤية الإسلامية للعلاقات بين الدول والشعوب، وقدم خادم الحرمين الشريفين في هذا المؤتمر رسالة الأمة الإسلامية للعالم أجمع التي أعلن من خلالها أن الإسلام دين الاعتدال والوسطية والتسامح ودعا - حفظه الله - إلى الحوار البناء بين أتباع الديانات والثقافات والتركيز على المشترك الإنساني بينهم وإبراز القيم النبيلة في كل دين وثقافة مع احترام خصوصية كل معتقد وثقافة. وقد توجت ومساعيه أيده الله لنشر ثقافة الحوار والتسامح في عقد قمة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في الأمم المتحدة، تلك القمة التي تميزت بسمتها العالمية نظرًا لعدد وتنوع الدول المشاركة فيها.

وعلى المستوى العالمي، استهدفت زيارات خادم الحرمين الشريفين لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تقوية العلاقات بين المملكة وتلك الدول سواء في المجالات الاقتصادية والتجارية، أو فيما يخدم الأولويات المعطاة لحماية الأمن ومحاربة الإرهاب وخدمة السلام في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأسفرت جهوده حفظه الله عن تحقيق مزيد من المكاسب للمملكة سياسيًا واقتصاديًا انعكس في توسع حجم الاستثمارات الأجنبية بما يخدم هدف توطين التقنية الحديثة وتحسين قدرات الاقتصاد الوطني التنافسية محليًا وعالميًا.

لقد كان لمواقف الملك المفدى العديدة دورها المميز في الدعوة للتعاون بين الدول لصيانة الاستقرار الاقتصادي في العالم. وقد زخر عام ٢٠٠٨م وعام ٢٠٠٩م بشواهد مهمة على إحساسه العميق - حفظه الله - بمسؤولية المملكة إزاء استقرار الاقتصاد العالمي وخصوصًا اقتصاديات الدول النامية. فعندما تسارع ارتفاع أسعار النفط تحت تأثير المضاربات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨م حتى بلغت مستويات غير مسبوقة دعت المملكة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين لانعقاد مؤتمر الطاقة الذي عقد ٨/ ٦/ ١٤٢٩هـ (٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨م) وحضره ممثلو (٣٥) دولة منتجة ومستهلكة للنفط و(٢٥) شركة نفطية وسبع منظمات دولية، وناقش المؤتمر التدابير الكفيلة بإعادة الاستقرار لسوق النفط والتزمت المملكة في ذلك الإطار برفع إنتاجها النفطي. وأعلن خادم الحرمين الشريفين في ذلك المؤتمر عن إطلاق مبادرة «الطاقة من أجل الفقراء» التي تهدف إلى تمكين الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة، كما أعلن عن تخصيص المملكة مبلغ (٥٠٠) مليون دولار يقدم كقروض ميسرة للدول النامية.

وبعد مضي نحو خمسة أشهر على مؤتمر الطاقة أسهم خادم الحرمين الشريفين إسهامًا فعالًا مع قادة الدول الكبرى في وضع التدابير الخاصة باحتواء الأزمة المالية العالمية والحد من آثارها وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي وذلك في إطار مشاركته في مؤتمري قمة العشرين الاقتصادية التي عقدت في واشنطن (نوفمبر ٢٠٠٨م) ولندن (فبراير

٢٠٠٩م) وقد حذر حفظه الله في كلمته التي ألقاها في مؤتمر واشنطن من أن الدول النامية لا تقوى على تحمل آثار الأزمة العالمية المالية، ودعا الدول المانحة وكلًا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تقديم الدعم الملائم لهذه الدول.

وقد شكلت مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي أعلنها في قمة واشنطن بزيادة الإنفاق العام بالمملكة بمقدار (٤٠٠) بليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة إسهامًا ملموسًا في حفز الطلب العالمي لتجاوز عوامل الركود الاقتصادي العالمي. كما كان لتلك المبادرة أثرها الإيجابي في تعزيز ثقة البنوك ومؤسسات الاستثمار العالمية بقدرة المملكة على تجاوز السلبيات الاقتصادية العالمية.

وقد ظل خادم الحرمين الشريفين أيده الله مبادرًا دائمًا بالوقوف إلى جانب الخير والرحمة والتكافل الإنساني، وبتوجيه من لدنه توالت إسهامات المملكة في تمويل التنمية في الدول النامية وتقديم المساعدات الإنسانية لتلك الدول في ظروف المجاعات والكوارث الطبيعية.

وهكذا حفلت السنوات الأربع الماضية من قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمسيرة التنموية بالمملكة بإنجازات اقتصادية وإنمائية كبرى على الصعيد المحلي وبمبادرات اقتصادية ومواقف إنسانية متميزة على الصعيد العالمي.

والكل يتطلع إلى سنوات مديدة من عهده الزاهر واعدة بالمزيد من الخير والعطاء لهذا الوطن العزيز وللأمة العربية والإسلامية للأسرة الدولية بوجه عام، وفق الله خادم الحرمين الشريفين في سعيه الدؤوب لرفع شأن المملكة والأمة الإسلامية جمعاء إنه سميع مجيب.